هل ينجح الأحتواء الأمريكى لروسيا والصين؟

(السياسة الدولية، أكتوبر 2022)

د. نورهان الشيخ*

على مدى العقد الماضى تصاعدت المخاوف الأمريكية من عودة روسيا وصعود الصين، ففى عام 2013 وصل الرئيس شي جين بينج إلى سدة الحكم لتخرج بكين من نطاق الإقليمية إلى رحاب العالمية عبر مشروع الحزام والطريق كإستراتيجية عالمية، وتنافس بقوة على مكانة الاقتصاد الأول عالمياً، كما وقفت روسيا بحسم فى أوكرانيا وقامت بضم شبة جزيرة القرم عام 2014، مما دفع واشنطن لاعتبار البلدين التهديد الرئيسى الذى يواجهها، وصدرت استراتيجية الأمن القومى الأمريكى لعام 2017 متضمنة نص صريح على ذلك مستخدمة مصطلح "قوى المراجعة" للإشارة إلى روسيا والصين اللتان تحاولان تغيير الوضع الراهن، وتسعى لخلق عالم لا يتوافق مع المصالح والقيم الأمريكية، ليبدأ فصلاً جديداً من سياسات المواجهة والإحتواء التى أعادت للأذهان زمن الحرب الباردة بتفاصيل وآليات مختلفة اقتصادية واستراتيجية.

على الصعيد الاقتصادى استخدمت الولايات المتحدة سلاح العقوبات والقيود التجارية فى مواجهة كل من الصين وروسيا. ورغم أن التطور الاقتصادي الهائل للصين خلال العقود الثلاثة الماضية تم فى البداية بمباركة أمريكية وأيدت واشنطن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، ووضعت الشركات الأمريكية الصين في قلب سلاسل انتاج الاقتصاد العالمي، وشهد حجم التبادل السلعى بين البلدين نموًا سريعًا منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في الصين في أواخر سبعينيات القرن العشرين، لتصبح الولايات المتحدة والصين أهم الشركاء التجاريين، إلا إن هذا لم يكن لصالح الولايات المتحدة بالضرورة حيث استمر ارتفاع العجز التجاري الثنائي الأمريكى لصالح الصين ليبلغ 375.6 مليار دولار عام 2017.

كان دونالد ترامب أول من عبر عن إنزعاج واشنطن الشديد من هذا ووعد خلال حملته الرئاسية عام 2016 بخفض العجز التجاري الأمريكي مع الصين، والذي عزاه إلى الممارسات التجارية غير العادلة، وعدم وصول الشركات الأمريكية إلى السوق الصينية وسرقة بكين للملكية

* أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاهرة.

الفكرية. وفي 22 مارس 2018 قام ترامب بفرض تعريفة جمركية على منتجات صينية بموجب المادة 301 من قانون التجارة لعام 1974 بشأن «الممارسات التجارية غير العادلة» وسرقات الملكية الفكرية بقيمة 250 مليار دولار بينما جاء الرد الصيني بفرض تعريفة على منتجات أمريكية أبرزها فول الصويا بقيمة 110 مليار دولار. وتم التوسع في قائمة الشركات الصينية التي يحظر تعاملها مع شركات أمريكية دون الحصول على ترخيص مسبق، من بينها عمالقة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الصينيتين "هواوي" و"زد تي" التى أصبحتا ضمن القائمة الأمريكية التجارية السوداء.

أدت العقوبات التجارية والعقوبات المضادة إلى تراجع الصين من أول إلى ثالث أكبر مورد للولايات المتحدة بينما انخفضت الصادرات الأمريكية إلى الصين بشكل حاد، الأمر الذى أدى إلى تباطؤ نسبى فى الاقتصاد العالمي. الأمر الذى دفع ترامب إلى توقيع اتفاقا تجاريا مرحليا وصفه بأنه "تاريخي" مع نائب رئيس الوزراء الصيني ليو هي فى يناير 2020، ومثل هدنة مؤقتة في خضم الحرب التجارية بين البلدين مما سمح بعودة الارتفاع فى حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة عام 2020 بنسبة 8.3% إلى 586.72 مليار دولار أمريكي حيث تعهدت الصين شراء بضائع أمريكية إضافية بقيمة 200 مليار دولار خلال العامين التاليين، وتشمل الواردات السلع المصنعة وموارد الطاقة والخدمات والمنتجات الزراعية. إلا إنه فى يوليو 2021 أعلنت الصين فرض عقوبات على عدد كبير من الأفراد والمؤسسات الأمريكية من أبرزهم وزير التجارة السابق في الولايات المتحدة ويلبور روس ردا على العقوبات الأمريكية التي فرضتها واشنطن على مسؤولين صينيين في هونج كونج.

أما فيما يتعلق بروسيا فإنه العقوبات الأمريكية سلاح تم توظيفه منذ العهد السوفيتى، وعلى خلفية انضمام شبه جزيرة القرم لروسيا فى مارس 2014، وفى إطار عدد من الإجراءات التصعيدية والعقابية التى قادتها واشنطن والاتحاد الأوروبى لمواجهة موسكو، ومعهم كندا واستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، تم فرض حزم متتالية من العقوبات على روسيا طالت ثلاث قطاعات أساسية وهى قطاع النفط والمصارف والصناعات العسكرية الروسية يتم تجديدها باستمرار.

وقد اتسعت هذه العقوبات وتعمقت مع إندلاع الحرب فى أوكرانيا فى فبراير 2022 على نحو لم يسبق لها مثيل حتى فى زمن الحرب الباردة، بهدف الضغط علي موسكو لوقف عمليتها العسكرية فى أوكرانيا. وقد تضمنت العقوبات حزمتين، اقتصادية وثقافية، فى استهداف واضح

ليس فقط للاقتصاد الروسى، ولكن الروح المعنوية العامة فى الداخل الروسى. ورغم أهمية الأخيرة حيث شملت الرياضيين الروس ورموز الأدب والفن الروسى، ووقف بث القنوات التليفزيونية والمنصات الإخبارية الروسية، إلا إن العقوبات الاقتصادية تظل هى الأكثر إيلاماً. ولعل أكثرها تأثيرا تجميد ألمانيا لخط "نورد ستريم2" الروسي لتصدير الغاز إلى أوروبا، وإقصاء روسيا عن نظام سويفت الذي يسمح بتحويل الأموال بين الدول المختلفة، وتجميد أصول مملوكة للبنك المركزي الروسي وبنوك روسية للحد من إمكانية وصول روسيا لمواردها المالية بالخارج، ومنع الشركات والحكومة الروسية من الحصول على أموال من الأسواق الأمريكية والأوروبية، وتتبع الأصول الروسية والعمل على تجميدها، سواء كانت مملوكة لأشخاص أو شركات مملوكة للدولة بما فيها الشركات المملوكة لوزارة الدفاع. كما إنها المرة الأولى التي يتم فيها فرض عقوبات على البنك المركزي لإحدى دول مجموعة العشرين الكبرى. يضاف إلى هذا، إغلاق 36 دولة أوربية والولايات المتحدة وكندا مجالها الجوي وموانيها أمام روسيا، وفرض عقوبات على مسئولين وشخصيات روسية بارزة، منهم الرئيس فلاديمير بوتين ووزير الخارجية سيرجي لافروف، والمتحدث باسم الكرملين ديمتيرى بيسكوف، وعدد من رجال الأعمال الروس، وأكثر من 300 من البرلمانيين الروس، وذلك بهدف إحداث ركود اقتصادي، وفوضى في القطاع البنكي، وإثارة حالة من عدم الرضا وعدم الاستقرار فى روسيا.

على الصعيد الاستراتيجى لجأت الولايات المتحدة إلى الأحلاف العسكرية لتطويق البلدين، ورغم تفكك الاتحاد السوفيتى ومعه حلف وارسو فقد استمر حلف شمال الأطلسى (الناتو) الذى تقوده واشنطن وأخذ يتسع فى عضويته ويتمدد بإتجاه روسيا حتى أصبح على حدودها المباشرة فى لاتفيا وواصل التقدم باتجاه أوكرانيا وجورجيا. ورغم الحرب الأوكرانية فإن الناتو يواصل تمدده بقبول ترشيح فنلندا والسويد لعضويته.

كذلك تم إعلان الشراكة الدفاعية بين الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا، تحالف "أوكوس"، في 15 سبتمبر 2021، على غرار الناتو، لمواجهة الصين وتطويقها واحتواء تمدد النفوذ الصيني في منطقة شرق آسيا. ويعد "أوكوس" إحياء وتأكيد على استمرار ما يعرف بتحالف العيون الخمس، أقدم شراكة استخباراتية في العالم حيث تعود إلى أكثر من سبعة عقود منذ توقيع اتفاقية "يوكوزا" UKUSA فى الأربعينيات من القرن الماضى، وهو ترتيب لمشاركة المعلومات الاستخباراتية بين خمس دول هي الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، ويشمل

الصناعة والتكنولوجيا العسكرية المتطورة. كما تم إحياء تجمع "كواد" أو "الحوار الأمني الرباعي"، الذى يضم الولايات المتحدة وأستراليا والهند واليابان، وعقد أول اجتماع له فى مايو 2007 ووصف بالناتو الآسيوى. إلا إنه جُمد تحت ضغط من الصين حتى إحياءه مجدداً عام 2017 ولكن ليس على مستوى القمة. ومع وصول بايدن إلى البيت الأبيض تم عقد ثلاث قمم، كان أخرها فى مايو 2022 بطوكيو حيث أكدت الدول الأربعة معارضتهم لكافة محاولات تغيير الوضع القائم بالقوة، وخصوصا في منطقة المحيط الهندي الهادئ، كما اتفقوا على مشروع للمراقبة البحرية لتعزيز مراقبة التحركات الصينية في المنطقة. وخلال القمة أكد الرئيس بايدن إن الولايات المتحدة ستدافع عن تايوان إذ تعرضت إلى هجوم من الصين فى تصعيد واضح اعتبرته بكين انتهاك لمبدأ "صين واحدة" وإلتزامات الولايات المتحدة فى هذا الخصوص، ووصل التصعيد مداه مع زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكية، نانسى بيلوسى، لتايوان فى 2 أغسطس 2022، رغم اعتراض بكين على الزيارة وإطلاقها العديد من التحذيرات والتهديدات لواشنطن حال إتمامها.

على صعيد أخر، برز الفضاء الإلكترونى كأحد مجالات التنافس والصراع بين القوى الكبرى، وظهر لأول مرة مفهوم الحرب السيبرانية التى يعتبرها البعض حروب المستقبل، ولا تقل خطورة عن الحروب التقليدية من حيث التهديد الذى تنطوى عليه وحجم التدمير الذى يمكن أن تؤدى إليه أخذاً فى الاعتبار السرعة الفائقة، والانتشار الواسع، وكونها تتم بأساليب يصعب تتبعها فى كثير من الأحيان، فمثل هذه الهجمات السيبرانية تتم بالتحكم والسيطرة على أجهزة الحاسبات والمعلومات والشبكات الإلكترونية والبنية التحتية المعلوماتية والمهارات البشرية المدربة للتعامل مع هذه الوسائل، وتزداد حدة المواجهة بين واشنطن وكل من موسكو وبكين فى ضوء الاتهامات المتبادلة بتوجيه هجمات على أهداف حيوية. وتعزز واشنطن من قدراتها السيبرانية حيث وقع الرئيس السابق ترامب مرسوما فى 16 أغسطس 2018 يلغي بموجبه التوجيه الرئاسي لسلفه باراك أوباما لتنظيم استخدام الأسلحة السيبرانية ضد معارضي الولايات المتحدة، رقم 20 لعام 2012، على النحو الذى يخفف القيود المفروضة على شن هجمات سيبرانية ضد معارضي واشنطن. وقد ظل مضمون هذه الوثيقة سري حتى عام 2013، عندما كشف الموظف السابق في وكالة الأمن القومي الأمريكية إدوارد سنودن عن عدد من الوثائق السرية المتعلقة بعمل أجهزة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية. كما أعلنت واشنطن عزمها التعاون مع شركائها الدوليين لتعزيز أمن الفضاء

السيبرانى، وفى هذا السياق أعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرج، فى 6 يوليو 2018، إنشاء مركز للعمليات السيبرانية في الحلف، وتطوير المركز الخاص بالدفاع السيبراني الذى أنشأ في تالين عام 2008، ويشارك في أعماله 20 دولة، وتم منحه وضع منظمة عسكرية دولية وينظم تدريبات دولية سنوية على الدفاع السيبرانى.

فى مواجهة خطوات وسياسات واشنطن لإحتواء روسيا والصين تسعى البلدين إلى كسر حلقة التطويق الأمريكية من خلال مجموعة من الإجراءات على المستوى الثنائى وعبر أطر متعددة تجمعهما ودول أخرى، فى مقدمتها التحرك الجاد باتجاه نظام اقتصادى عالمى جديد بآليات موازية لتلك التى تهيمن عليها الولايات المتحدة، أهمها التخلى عن الدولار فى التعاملات التجارية وكذلك فى تسديد قيمة الطاقة الروسية وقيم الأسلحة أيضاً، وذلك عبر تطوير نظم تقوم على استخدام العملات الوطنية بين روسيا والصين وعدد أخر من الدول فى الفضاء السوفيتى السابق حيث بلغت حصة التجارة بالعملات الوطنية في الاتحاد الأوراسي الذى يضم روسيا وأربعة من الجمهوريات السوفيتية السابقة 75%، وكذلك مع تركيا وفيتنام، وفى إطار مجموعة بريكس التى تضم البلدين إلى جانب كل من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. وخلال قمة بريكس الأخيرة يوم 22 يونيو تم الإعلان عن أنه يجري العمل على إنشاء عملة احتياط دولية على أساس سلة عملات "بريكس". ويقوض هذا من نظام بريتون وودز الذى مكن واشنطن من الهيمنة على الاقتصاد العالمى بآليات عدة يمثل اعتماد الدولار كعملة وحيدة وأساس للتداول العمود الفقرى له، ومن ثم فإن ضرب الدولار يعنى شل هذا النظام وانهياره. لقد كانت هيمنة عملة واحدة على المعاملات الدولية استثناء لا سابق له في التاريخ، ولاشك أن حلحلة وضع الدولار كعملة عالمية مهيمنة ستؤثر حتماً على الاقتصاد الأمريكى، وتفقد واشنطن أداة هامة للتأثير الدولى، وتعد مؤشر قوى على التحول باتجاه نظام اقتصادى عالمى جديد.

كذلك تتجه البنوك المركزية في العالم، للاستعانة باليوان الصيني، ضمن سعيها لتنويع احتياطاتها من العملات الأجنبية، وفي بادرة تشير للتراجع التدريجي لهيمنة الدولار، في ظل التوترات التي تعصف بالساحة السياسية العالمية، ارتفعت نسبة مديري الاحتياطي في البنوك المركزية الذين يستثمرون أو ممن لديهم الرغبة في الاستثمار في اليوان، من 81% في 2021، لنحو 85% خلال العام الجاري، وفقاً لمسح أجرته مؤسسة "يو بي أس" الاستثمارية، على 30 من

البنـوك المركزيـة الرئيسـية فـي الفتـرة بـين أبريـل ويونيـو 2022. وجـاءت زيـادة الرغبـة فـي العملـة الصـينية، بعـد تجميـد القـوى الغربيـة لنحـو 300 مليـار دولار مـن احتيـاطي موسـكو مـن العملـة الصـعبة، كجـزء مـن العقوبـات التـي تفرضـها علـى روسـيا، كمـا أثـرت المخـاوف المتعلقـة بالتضـخم الأمريكـي، والجهـود التـي يبـذلها الاتحـادي الفيـدرالي لمحاربتـه، علـى الشـعور قصـير الأجـل تجـاه الدولار، وأكد 54% من المديرين الذين شملهم المسح اتجاههم للاحتياطي باليوان.

يضـاف إلـى ذلـك العمـل علـى إنشـاء أنظمـة مصـرفية ومالية مسـتقلة عـن نظـام "سـويفت" الـدولي، الـذى تهـيمن عليـه الولايـات المتحـدة، وفـي هـذا الإطـار أطلقـت روسـيا خـلال عـام 2018 نظـام الـدفع الخـاص بهـا "إس بـي إف إس" (SPFS)، ويـتم مـن خلالـه التحـويلات المحليـة بـين البنـوك الروسـية. وأعلـن البنـك المركـزى الروسـى أن هـذا النظـام يمكـن لجميـع المتعـاملين فـى الـداخل والخـارج اسـتعماله، وهـو مـرتبط بنظـام البنـوك فـى الصـين. كمـا يمكـن لروسـيا إجـراء التحـويلات الماليـة باسـتخدام أنظمـة أخـرى، ومنهـا علـى سـبيل المثـال، نظـام "كـروس بـوردر" الصـيني للتحـويلات الماليـة. ومـع إعـلان شـركة "ماسـتركارد" و"شـركة "فيـزا" تعليـق خـدمات بطاقاتهـا البنكيـة فـي روسـيا، بـدأت البنـوك الروسـية فـى الاعتمـاد علـى النظـام الصـيني للمـدفوعات "UnionPay" فـى إصـدار البطاقـات، وهـو نظـام معمـول بـه فـى 180 دولـة، كمـا تـم اعتمـاد البطاقـة الروسـية "ميـر" مـن جانـب عـدد متزايـد مـن الـدول، وهـي بطاقـة مصـرفية روسـية تعمـل بواسـطة منظومـة دفـع وطنيـة، أُطلقـت فـي عـام 2015، ويـتم التعامـل بهـا فـى دول مثـل تركيـا وفيتنـام وأرمينيـا وأوزبكسـتان وبيلاروسـيا وكازاخسـتان وغيرهـا. وإزاء القيـود الأمريكيـة والغربيـة علـى تصديـر التكنولوجيـا إلـى روسـيا، وفـرض عقوبـات علـى بعـض الكيانـات والشـركات التكنولوجيـة الروسـية اتجهـت موسـكو إلـى الصيـن لسـد الفجـوة التكنولوجية وتعويض غياب الشركات الغربية بالسوق الروسية.

كمـا تـم تدشـين مؤسسـات ماليـة دوليـة فـى محاولـة لطـرح بـدائل للبنـك الـدولى وصـندوق النقـد الـدولى، ففـى عـام 2015 تـم إطـلاق أثنـين مـن هـذه المؤسسـات، الأولـى البنـك الآسـيوى الـذى أعلـن عـن تأسيسـه الـرئيس الصـيني شـي جـين بينـج، بـرأس مـال 100 مليـار دولار، وبـدأ عملياتـه فـى ينـاير 2016، وتبلـغ مشـاركة الصـين فـي رأس مـال البنـك 30,34%، ممـا يجعلهـا أكبـر المسـاهمين إذ سـتحتفظ بـ 26,06 مـن مجمـوع الأصـوات فيـه. وتعتبـر الهنـد ثـاني أكبـر المسـاهمين بـه، تتبعهـا روسـيا فألمانيـا كمـا يضـم حلفـاء رئيسـيين لواشـنطن مثـل اسـتراليا وبريطانيـا وألمانيـا وإيطاليـا والفلبـين وكوريـا الجنوبيـة. والثانيـة بنـك بـريكس للتنميـة لتمويـل المشـاريع التنمويـة ومشـروعات البنيـة الأساسـية

فـى الـدول الأعضـاء وصـندوق الاحتيـاطي النقـدي التـابع لـه لمواجهـة آثـار التقلبـات فـي أسـواق المـال، برأسـمال 200 مليـار دولار للمؤسسـتين. وخـلال عـام 2021 تـم ضـم عـدد مـن الـدول للبنـك رغـم كونها ليست عضو مجموعة بريكس وهى مصر والإمارات وأوروجواي وبنجلاديش.

يتـزامن هـذا مـع تعزيـز التعـاون الاسـتراتيجى بـين موسـكو وبكـين علـى المسـتويين الثنـائى والمتعـدد أيضـا، فخـلال قمـة 4 فبرايـر 2022 أعلـن الرئيسـان شـى وبـوتين شـراكة "بـلا حـدود" بـين البلـدين، و"حقبـة جديـدة" فـي العلاقـات الدوليـة تضـع حـد للهيمنـة الأمريكيـة، كمـا أعلنـا معارضـتهما لأي توسـيع للنـاتو مسـتقبلاً، ودعمـت بكـين مطلـب روسـيا بضـرورة عـدم ضـم أوكرانيـا إلـى حلـف شـمال الأطلسـي. ومـن جانبهـا، أبـدت روسـيا دعمهـا لصـين واحـدة وأن تـايوان جـزء لا يتجـزأ مـن الصـين، ومعارضـة أي شـكل مـن أشـكال اسـتقلال الجزيـرة. واسـتنكر البلـدان دور التحـالفين العسـكريين الغـربيين اللـذين تقودهمـا الولايـات المتحـدة: الحلـف الأطلسـي وحلـف "أوكـوس"، باعتبارهمـا يقوضـان الاسـتقرار والسـلام العـادل فـي العـالم. وأكـدا عزمهمـا العمـل معـا ضـد الولايـات المتحـدة لبنـاء نظام دولي جديد يقوم على أساس رؤيتهما الخاصة لحقوق الإنسان والديمقراطية.

مـن ناحيـة أخـرى، أجـرت موسـكو وبكـين سلسـلة مـن المنـاورات العسـكرية البحريـة والجويـة فـى رسـائل واضـحة لواشـنطن وحلفائهـا حـول مسـتوى التعـاون الاسـتراتيجى والـذى قـد يصـل فعليـاً مسـتوى التحـالف، واسـتعدادهما للـدفاع عـن أمنهمـا ومصـالحهما فـى المنطقـة. فقـد نفـذت روسـيا دوريـات جويـة مشـتركة مـع الصـين فـوق المحـيط الهـادئ، فـى 24 مـايو 2022، غطـت أجـواء بحـر اليابـان وبحـر الصـين الشـرقي وغربـي المحـيط الهـادئ، وذلـك فـي إطـار تعزيـز التعـاون الـدفاعي الثنـائي، وبعـد يـوم مـن تهديـد الـرئيس الأمريكـي جـو بايـدن بالتـدخل عسـكريا إذا قـررت الصـين غـزو تـايوان خـلال قمـة "كـواد" بطوكيـو. سـبقها إجـراء سـفن حربيـة روسـية وصـينية أول دوريـات مشـتركة لهـا غربـي المحـيط الهـادئ ومنـاورات عسـكرية نفـذت فـي بحـر اليابـان فـى أكتـوبر 2021، عبـرت خلالهـا سـفن البلـدين السـفن مضـيق تسـوجارو الـذى يفصـل بـين الجزيـرة الرئيسـية فـي اليابـان وجزيـرة هوكايـدو الشـمالية للمـرة الأولـى، مـا اعتبرتـه وزارة الـدفاع اليابانيـة تحركـات "غيـر عاديـة." وجـاءت رداً علـى إعـلان تحـالف "أوكـوس" فـى سـبتمبر مـن نفـس العـام. وفـي ينـاير 2022 انضـما إلـى إيـران فـي النـوع نفسـه مـن التـدريبات فـي شـمال المحـيط الهنـدي، فـي رسـالة للـرد علـى محاولـة إنشـاء نـاتو آسـيوي نواتـه تحـالف "كـواد" الربـاعي، ومحـاولات واشـنطن نقـل الصـراع إلـى جبهـة جديـدة "المحـيط الهنـدي– المحـيط الهـادئ." وكانـت منظمـة شـنجهاى التـى تقودهـا البلـدين قـد قبلـت إيـران كعضـو كامـل فـى قمتهـا يـوم

17 سبتمبر 2021، وتم توقيع الاتفاق الاستراتيجي الصيني الإيراني في طهران في 27 مارس 2021، وهي اتفاقية مدتها 25 عاماً بين البلدين، تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية والعسكرية والأمنية. كما إن الاتفاق الذى تم توقيعه بين شركة "غازبروم" الروسية وشركة النفط الوطنية الإيرانية خلال زيارة الرئيس بوتين لطهران يوم 19 يوليو 2022 يتيح لروسيا التواجد فى جزيرة "كيش" وسط مياه الخليج للتنقيب واستخراج النفط الإيرانى، وفى تطوير حقل بارس الشمالى، وهذان الموقعان سيمكن موسكو من متابعة تحرك جميع القطع البحرية فى الخليج بما فى ذلك تلك التابعة للأسطول الخامس الأمريكى.

فى السياق ذاته، قامت روسيا بإصدار عقيدة عسكرية بحرية جديدة فى 31 يوليو 2022 تتضمن مواجهة التهديدات التى تفرضها الهيمنة الأمريكية على المحيطات، وحماية المصالح الروسية فى القطب الشمالى والبلطيق والكوريل والبحر الأسود والجزء الشرقى من البحر المتوسط التى تعتبر مهمة لضمان الأمن القومى الروسى، وتعزيز نقاط الدعم اللوجيستى للأسطول الروسى فى البحر الأحمر والمحيط الهندى، وإقامة شراكة استراتيجية مع الهند وتعزيز التعاون مع كل من إيران والسعودية والعراق. ورداً على زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي، نانسي بيلوسي، قامت الصين بقطع كل الاتصالات العسكرية مع الولايات المتحدة، وبدأت مناورات عسكرية بالذخيرة الحية على نطاق واسع في 6 مناطق محيطة بتايوان تعتبر الأضخم على الاطلاق فى المنطقة وتمثل تطويقاً عسكرياً لتايوان خلال الفترة من 4 وحتى 7 أغسطس، كما إنها المرة الأولى التى تحلق فيها الصواريخ الصينية فوق تايوان، ويطلق فيها الجيش الصيني ذخيرة حية ونيران مدفعية بعيدة المدى فوق مضيق تايوان منذ أزمة التسعينات من القرن الماضى.

فى ضوء ما سبق، يشهد النظام الدولى تغيرات هيكلية على مستوى القوى الفاعلة والتفاعلات فيما بينها، على الصعيدين الاقتصادى والاستراتيجى. صحيح إن مثل هذه التحولات بدأت قبل الحرب الأوكرانية بسنوات إلا إن الحرب سرعت منها وعمقت من تداعياتها. إن مرحلة ما بعد الحرب الأوكرانية تختلف كثيراً عن سابقتها. ولعل ابرز أبعاد هذه التغيرات الهيكلية حالة الاستقطاب المرن التى تبلورت ونضجت على خلفية الحرب فى أوكرانيا. من الواضح أن الولايات المتحدة لم تستطع عرقلة روسيا والصين أو شق الشراكة الاستراتيجية بينهما بل إنها زادت هذه الشراكة قوة ومتانة ونقلتها لمستويات نوعية لم تكن متصورة. هذا فى حين زادت من التباعد بين الولايات المتحدة وحلفائها فى الناتو وكل من روسيا والصين، ولم يعد الحديث يدور حول تقريب

الهـوة ودفـع التعـاون بقـدر مـا يركـز علـى وقـف التصـعيد والحيلولـة دون الإنـزلاق لحـرب عالميـة ثالثـة تشعلها بؤر ساخنة فى القرم وتايوان قد تفجر حرب لا منتصر فيها ولا مهزوم.